ثـــار

أزمة الأربطة

عابد خزندار

■ وجدت الأربطة في مكة المكرمة وأنا طفل صغير، وكنت أزور في الرباط بعض أقربائي، وكان يقع فوق صحيفة البلاد في الشامية، وكانت الغرفة التي يسكن فيها أقربائي كبيرة ، وعدا ذلك كان هناك رباط الإسماعيلية ، وهو مبنى فخم من أفخم بيوت مكة المكرمة ، وكانت الحكومة عدا رباط الإسماعيلية ، فيما أذكر لا تأخذ أي أيجار من سكان الأربطة ، وكان ذلك في عهد الملك عبدالعزيز رحمه الله ، والآن نسمع أن سكان الرباط يدفعون إيجارات مقابل سكنهم ، وهي إيجارات عالية ، ولم يكتف أصحاب الرباط بهذه الإيجارات ، فعمدوا إلى زيادتها ، فقد رفعت وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف بمنطقة المكرمة " أوقاف العاصمة المقدسة " إيجارات فاطمة الحبشي ووقف بكير باشا إيجارات الشقق ليصبح إيجار الشقة الواحدة ٢٥ ألف ريال ، وطالب بدفع المبلغ كاملا . وأكد عدد من المواطنين الساكنين أنهم فوجئوا بإشعارات من الأوقاف برفع إيجار الشقق مع بداية العام الهجري الجديد رغم أن الشقق تعاني من القدم وعدم صيانة المصاعد ، والسكان من الأرامل وكبار السن والعجزة والأسر الفقيرة التي تحتاج إلى الدعم ، ومعظم السكان هم من المحتاجين من والأرامل والمطلقات ، مؤكدين أن هذه العمائر أوقفها أصحابها لإسكان الضعفاء والمحتاجين الذين يعيشون على مساعدة الضمان الجماعي وحسنة المحسنين بدون مقابل ، وأنا أطلب من هيئة حقوق الإنسان بمكة المكرمة أن تحقق في هذه المشكلة وترفع تقريرها لمجلس الوزراء ، فعسى أن يفعلوا ذلك.

للتواصل أرسل SMS إلى الرقم 88522 تبدأ بالرمز (230) ثم الرسالة

على قامة الريـــع

ربيع الملك

فهد السلمان

■ "التحديث المتوازن".. تختصر هذه العبارة التي وردت في سياق خطاب الملك أمام مجلس الشورى .. في حمولتها التأويلية الكثير من المضامين ، التي تترجم بمنتهى الوعي والمسئولية الرؤية الحكيمة لضرورة التحديث كاستحقاق طبيعي لأيّ مجتمع طموح ، يفرضه منطق العصر ومعطياته ، ولكن ضمن آلية متوازنة تحاكي طبيعة المجتمع وثقافته ومستوى تقبله للتحولات ، وتحول دون حدوث أي خلل في النظام الاجتماعي العام .

أريد أن أقول : إن الربيع الذي قاده خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله يحفظه الله منذ وصوله إلى سدة الحكم قبل ما يربو على ست سنوات ، وهو بالمناسبة ربيع لا يشبه ما يسمى بالربيع العربي ، والذي بدأ يستعجل أكله لأنه افتقد إلى خاصية التوازن التي وسمت ربيع الملك في مختلف قراراته ومشاريعه ، فحال دون تأليف الحكومة في ليبيا بعد الانتصار ، وتحول إلى خلاف على منهج الحكم في مصر وتونس ، وأسال الكثير من الدماء في سوريا واليمن .. هذا الربيع الذي استوعب مسألة التوازن بكل دقة ، واستطاع بواسطتها أن يحقق لنا في المملكة هذه النقلات النوعية الكبيرة ، وفي مدى زمني قياسي جدا في حياة الشعوب .. شكل في مجموعه ومضمونه المعنى الأعمق للربيع الحقيقي الذي يستنبت الأرض التي يقف عليها ، ويجعلها قادرة على إنتاج أفضل ثمارها.. دون أن يعمد إلى استبدال التربة أو محاولة ترويضها ، أو استيراد نباتات غريبة عنها .

من هنا جاء ربيع الملك ربيعا مدهشا .. يحمل للناس وللوطن ما أرادوا هم أن يحمله ، في ترجمة شفافة للتحديث المطلوب في عصر يشهد أعظم سباق عالمي على استثمار قدرات الإنسان في البناء .. رجلا كان أو امرأة ، وفي وقت لم تعد فيه المرأة السعودية نصفا معطلا أو مهمشا ، بعد أن نالت حظها من العلم والمعرفة ، وأصبحت بفضل تأهيلها ووعيها قادرة على المساهمة في تنمية مجتمعها في مختلف المجالات وفق الضوابط الشرعية .. من منطلق قاعدة أن المجتمع كالطائر لا يمكن أن يحلق بأحد جناحيه دون الآخر .. وهذه الأصداء العريضة لقرار دخول المرأة المواطنة لمجلس الشورى والمجالس البلدية اعتبارا من الدورة القادمة ، والترحيب الكبير بهذه القرارات .. ما هو إلا انعكاس طبيعي لفلسفة التحديث المتوازن الذي يرهن الأمور بأوقاتها ، ويؤسس لحالة من النضج الاجتماعي بحيث تتناغم مع هذه الخطوات ، وتتفاعل معها لتنجز بالنتيجة من خلالها ما يأمله كل مواطن لبلده ومستقبله.

وأنا أعتقد أننا بهذه القرارات أصبحنا أمام مفصل حيوي في الثقافة الاجتماعية.. مما سيأخذ الوطن باتجاه الاستثمار الحقيقي لكل مفرداته.. مثلما أنه سيعزز مفهوم الأسرة الوطنية الكبيرة التي ما فتىء خادم الحرمين الشريفين يمارس فيها دور الأب قبل دوره السياسي كزعيم وكقائد.. أليس هذا هو الذي يستحق صفة الربيع؟.

للتواصل أرسل SMS إلى الرقم 88522 تبدأ بالرمز (229) ثم الرسالة

شيء للوطن

عبدالرحمن عبدالعزيز آل الشيخ

بنت الوطن.. هنيئاً لك بهذا القرار

■ المتابع بدقة لأصداء القرار التاريخي الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله في كلمته التي ألقاها يوم الأحد الماضي خلال رعايته أيده الله للقاء السنوي للسنة الثالثة من الدورة الخامسة لمجلس الشورى والمتضمن مشاركة المرأة السعودية في عضوية مجلس الشورى اعتباراً من الدورة القادمة للمجلس التي ستبدأ إن شاء الله في غرة شهر ربيع أول من عام ١٤٣٤هـ وفق الضوابط الشرعية.. وكذلك قراره حفظه الله بمنح المرأة السعودية حق ترشيح نفسها لعضوية المجالس البلدية في الدورة القادمة إن شاء الله، وكذلك حقها في المشاركة في ترشيح المرشحين لعضوية هذه المجالس بضوابط شرعية!!

المتابع للأصداء الإيجابية لهذين القرارين التي أبداها جميع المواطنين بكافة شرائحهم يدرك المتابع مدى حجم وأهمية مثل هذه القرارات التي تمس فئة تمثل نصف المجتمع السعودي وهي أصداء ظهرت على السطح الاجتماعي بكل صدق وبكل قوة وبكل تلقائية تلبية لمتطلبات التنمية الحاضرة والمستقبلية لهذا الوطن الغالي!!

الأبعاد التي ينتظرها المجتمع من مثل هذه القرارات من المؤكد أنها تصب في مصلحة تنمية وطنية متوافقة مع متطلبات العصور القادمة التي أدرك ولي الأمر حفظه الله أنها متطلبات تحتاج إلى سرعة (إعداد) المجتمع السعودي لذلك المستقبل المختلف من كافة الجوانب وللتكيف مع ذلك التطور القادم ووفق رؤى مختلفة جداً عن طبيعة الحاضر!! مما حتم على جيل الوطن الحالي بقيادة ولاة الأمر حفظهم الله على سرعة العمل على إعداد خطط متوازنة ومتأنية جداً ((لصناعة تهيئة اجتماعية)) من كافة الجوانب حتى يكون الوطن والمجتمع قادراً على مسايرة ذلك المستقبل القادم نحو الوطن!! هذه (الصناعة الاجتماعية الجديدة) من المؤكد أنها صناعة تتم وتصاغ بحذر شديد... صناعة عمادها وأساسها تعاليم ديننا الحنيف قبل كل شيء ثم الخصوصية السعودية!! والمؤشرات والبوادر تؤكد أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله بتوفيق الله وبحمده استطاع وبنجاح السير بهذه ((الصناعة)) بكل اطمئنان في ذلك المستقبل!!

إن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز قد أدرك بموروث القيادة وفطرة الزعامة إلى أهمية دور المرأة السعودية وواجبها في هذه التهيئة وفق ضوابط الشريعة مستنيراً حفظه الله بدور المرأة المسلمة في الإسلام بصوره المختلفة... ونحن ندرك كمسلمين أن عهد رسولنا صلى الله عليه وسلم وعهد صحابته من بعده حافل بمواقف نساء الإسلام الخالدات، وفي مقدمتهن السيدة خديجة، والسيدة عائشة، والسيدة أم سلمة، والسيدة حفصة، والسيدة جويرية بنت الحارث، السيدة زينب بنت جحش، والسيدة سودة بنت زمعة، والسيدة أم حبيبة بنت أبي سفيان، والسيدة صفية بنت حيي ابن أخطب "زعيم اليهود"، والسيدة نسيبة بنت كعب "أم عمارة"، والسيدة أسماء بنت أبي بكر، والسيدة صفية بنت عبدالمطلب، والسيدة أسماء بنت أبي بكر، والسيدة أم هاني، والسيدة زينب بنت النبي، والسيدة خولة بنت ثعلبة - والسيدة رفيدة التي "كانت أول ممرضة وطبيبة في الإسلام" - والسيدة الخنساء "ودورها في الجهاد"، والسيدة خولة بنت الأزور، والسيدة هند بنت عتبة، وغيرهن من نساء المسلمين اللاتي كان لهن مواقف سياسية واجتماعية وحربية مشهودة في عصورهن، ولا زالت سيرتهن فخرا لكل نساء الإسلام حتى وقتنا الحاضر.. وهذه حقائق قد لا يدركها كثيرون من الساسة الغربيين المعاصرين!!

لذلك بادر خادم الحرمين الشريفين حفظه الله إلى "حسم" القرار وقطع التردد الاجتماعي الذي "خيم" على المجتمع سنوات طويلة!! فكان ذلك القرار التاريخي الذي جاء بعد مشورة مع كثير من أعضاء هيئة كبار العلماء وآخرين من غير هيئة كبار العلماء حفظهم الله جميعاً فعم الجميع السعادة والرضا بهذه القرارات..

أن التاريخ سيثبت في يوم ما مدى مصداقية هذه القرارات عندما نرى فئة " المعارضين " أو " المتحفظين " على مثل هذه القرارات الملكية عندما نراهم في المستقبل أنهم أول من يتنافسون ويتسابقون على الاستفادة من مثل هذه القرارات لأسرهم أو لأقاربهم أو لمعارفهم !! هؤلاء المعارضون دوماً الذين ظلوا ولا زالوا ينظرون للمرأة أنها مجرد زوجة أو جزء من ذلك!! المرأة كانت وستبقى أما وأختا ومربية ومعلمة وطبيبة.. وغداً إن شاء الله ستكون أكثر من ذلك!!

شكراً خادم الحرمين على هذه القرارات وعلى هذه المبادرة وعلى هذه الخطوة المختلفة في مسيرة هذه البلاد.. وهنيئاً لك أختي ابنة هذا الوطن على ثقة الوالد في إتاحة الفرصة لك في المشاركة في صناعة القرارات التشريعية وفي خطط التنمية في هذا الوطن الغالي!!

****

للتواصل أرسل SMS إلى الرقم 88522 تبدأ بالرمز (228) ثم الرسالة

مستقبل العملية السياسية في قبرص

عبدالجليل زيد المرهون

وفي تقرير قدمه إلى مجلس الأمن الدولي، مطلع آذار مارس الماضي، عبر الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، عن قلقه من بطء العملية التفاوضية في قبرص، موضحا انها لا يمكن أن تستمر إلى الأبد

■ ثمة شعور بأن جموداً لازال يُهيمن على العملية التفاوضية، الرامية إلى إيجاد تسوية مجمع عليها للقضية القبرصية. وهي القضية التي شغلت السياسة الدولية منذ نحو أربعة عقود، وحتى وقتنا الراهن.

وفي تقرير قدمه إلى مجلس الأمن الدولي، مطلع آذار مارس الماضي، عبر الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، عن قلقه من بطء العملية التفاوضية في قبرص، موضحاً انها لا يمكن أن تستمر إلى الأبد.

وقد انطلقت الجولة الأخيرة، من مفاوضات التسوية الخاصة بإعادة توحيد الجزيرة، في الثالث من أيلول سبتمبر ٢٠٠٨، بلقاء جمع زعيمي القبارصة الأتراك واليونانيين، وبحضور ممثل للأمين العام للأمم المتحدة. وقد دارت المفاوضات حول كيفية وضع نظام فيدرالي لدولة قبرصية موحدة، تتكون من منطقتين وطائفتين، متساويتين في الحقوق السياسية.

ووافق الجانبان القبرصيان، التركي واليوناني، من حيث المبدأ، على توحيد الجزيرة على أساس فيدرالي، على أن يجري طرح أي اتفاق، يتم التوصل إليه، إلى استفتاء عام.

ومثلت خيبة أمل الرأي العام من سير مفاوضات التسوية، في الشطر التركي من قبرص، سبباً رئيسياً لعدم نجاح محمد علي طلعت في الفوز بولاية رئاسية جديدة، في انتخابات التاسع عشر من نيسان أبريل من العام ٢٠١٠ .

وقد أسفرت تلك الانتخابات عن فوز درويش أراوغلو بمنصب رئاسة الدولة. وكان أراوغلو رئيساً للوزراء، كما يتزعم، في الوقت نفسه، حزب الوحدة الوطنية.

وأكد أراوغلو، بعد إعلان فوزه، أنه ملتزم بمواصلة محادثات السلام مع الشطر اليوناني من الجزيرة، وأنه يعتبر المفاوضات أحد مبادئه الأساسية. وسيعمل بنية حسنة من أجل التوصل إلى حل، يأخذ في الحسبان حقوق القبارصة الأتراك.

وكانت الأمم المتحدة قد طرحت في العام ٢٠٠٤ خطة لإعادة توحيد الجزيرة، عرضت على استفتاء شعبي، أظهر قبولاً من قبل القبارصة الأتراك، بنسبة بلغت ٦٥٪. ورفضاً من قبل القبارصة اليونانيين، بنسبة ٧٦٪.

وانضم الشطر اليوناني من قبرص إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، بعد أيام فقط من رفضه للخطة الدولية الخاصة بإعادة توحيد الجزيرة، في حين تراجع الاتحاد الأوروبي عن تعهداته بإنهاء العزلة المفروضة على القبارصة الأتراك، في حال صوتوا بالإيجاب لصالح هذه الخطة.

وبعد أعوام من الجمود، شهد العام ٢٠٠٨ بعض الخطوات المشجعة، حيث أعادت السلطات القبرصية اليونانية، في الثالث من نيسان أبريل من ذلك العام، فتح شارع ليدرا في نيقوسيا، الذي كان يرمز إلى تقسيم العاصمة. وذلك بعد ٤٥ عاماً على إغلاقه. وكان هذا الشارع قد أغلق في العام ١٩٦٤، خلال اندلاع المعارك بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين، وظل مغلقاً منذ ذلك الوقت.

وقبل شهرين على تلك الخطوة، وتحديداً في التاسع من كانون الثاني يناير من العام ٢٠٠٧، كان القبارصة الأتراك قد أقدموا على تفكيك جسر معدني على شارع أساسي في نيقوسيا، في بادرة حسن نية تجاه القبارصة اليونانيين.

وفي الرابع عشر من تشرين الأول أكتوبر الماضي، افتتح قبارصة يونانيون وأتراك معبراً جديداً بين شطري الجزيرة، يمتد لمسافة أربعة كيلومترات عبر التلال. ويعمل على ربط خط الهدنة بواحدة من أبعد المناطق في شمال غرب قبرص.

وتمتد خطوط وقف إطلاق النار حوالي ١٨٠ كيلومتراً عبر الجزيرة. وتختلف المنطقة العازلة بين الخطوط في عرضها، من أقل من ٢٠ متراً إلى نحو سبعة كيلومترات. وتغطي نحو ثلاثة في المائة من مساحة الجزيرة.

ولا يزال جزءاً من الساحل القريب من الخط الأخضر في مدينة فاماغوستا، المقسمة بين الشطرين، مهجوراً ببناياته ومرافقه، حيث يمنع دخوله على السياح والمواطنين. وذلك بانتظار تسوية ملف المهجرين والنازحين، أو تبادل المناطق، بين شطري الجزيرة.

وخلال زيارتين قمت بهما إلى شمال قبرص، قدّر لي الوقوف على بعض "المناطق المحايدة"، وتلك التي تفصل بينها أسوار خط الهدنة، في كل من مدينتي فاماغوستا ونيقوسيا. وللحقيقة، فهو منظر يبعث على الحزن، لأن المواطن العادي في كلا الجانبين هو من يدفع ثمن هذا الوضع غير الطبيعي، الذي طال أمده.

ويمتد الشطر القبرصي التركي على مساحة من اليابسة تبلغ ثلاثة آلاف وثلاثمائة وخمسة وخمسين كيلو متراً مربعاً، من أصل تسعة آلاف ومائتين وواحد وخمسين كيلو متراً مربعاً هي إجمالي مساحة جزيرة قبرص، التي تعد ثالث أكبر جزر البحر الأبيض المتوسط، بعد صقلية وسردينيا. وهي لا تبعد سوى ٦٤ كيلومتراً عن جنوب تركيا.

وعلى الرغم من أن مساحة الشطر التركي تعادل نحو نصف مساحة الشطر اليوناني، إلا أنه يتمتع بسواحل طويلة وممتدة.

وفي الجذور التاريخية للقضية القبرصية، يُمكن ملاحظة أن دستور قبرص، الذي تم تطبيقه في العام ١٩٦٠، بعد الاستقلال عن بريطانيا، قد قسم المناصب السياسية بين الطائفتين القبرصيتين اليونانية والتركية، مع إعطاء القبارصة اليونانيين غالبية هذه المناصب (٧٠٪)، كونهم يشكلون غالبية. وحسب الدستور، فإن منصب نائب الرئيس يشغله قبرصي تركي. كما توزع مقاعد البرلمان الـ ٨٠ بين الطائفتين، بما معدله ٥٦ مقعدا للقبارصة اليونان و ٢٤ للقبارصة الأتراك.

وقد وقعت كل من قبرص واليونان وتركيا وبريطانيا معاهدة لضمان الأحكام الأساسية للدستور، والسلامة الإقليمية لقبرص وسيادتها. وسميت الدول الثلاث الأخيرة بالدول الضامنة. بيد أن الساسة القبارصة اليونانيين انقلبوا في كانون الأول ديسمبر ١٩٦٣ على دستور العام ١٩٦٠، واتجهوا للتعامل مع القبارصة الأتراك باعتبارهم أقلية عرقية ودينية، لا بصفتهم شركاء في الوطن. وما لبث القبارصة الأتراك أن أصبحوا ضحية لسلسلة متصلة من العنف الدموي، الذي قامت به مليشيات قبرصية يونانية مغطاة من الدولة.

وفي ١٥ تموز يوليو ١٩٧٤ حدث انقلاب عسكري في قبرص، نفذته، بالتعاون مع ضباط يونانيين، عناصر قبرصية يونانية تدعو لاندماج الجزيرة مع اليونان. وترافق الانقلاب مع مجازر واسعة، ارتكبت بحق المجموعة القبرصية التركية.

وهنا، قامت تركيا، باعتبارها إحدى الدول الضامنة لأمن قبرص، بالتدخل العسكري، للحيلولة دون وقوع إبادة جماعية واسعة النطاق بحق هذه المجموعة، التي تركزت، في الأخير، في الجزء الشمالي من الجزيرة. وقد طلب مجلس الأمن الدولي وقف إطلاق النار، وإرساء الأسس للمفاوضات بين اليونان وتركيا وبريطانيا. وسرى وقف إطلاق نار فعلي في ١٦ آب أغسطس من العام ١٩٧٤.

وكان مجلس الأمن الدولي قد اعتمد في ٤ آذار مارس ١٩٦٤ القرار الرقم (١٨٦)، الذي أوصى بإنشاء قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (UNFICYP)، والتي بدأت العمل في السابع والعشرين من الشهر ذاته.

وتحددت مهمة هذه القوة حسبما يلي: "الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، واستخدام أكبر جهودها لمنع تجدد القتال، وحسب الضرورة الإسهام في صيانة واستعادة القانون والنظام، والعودة إلى الظروف الطبيعية".

وإثر أحداث تموز يوليو وآب أغسطس ١٩٧٤ اعتمد مجلس الأمن عدداً من القرارات، التي أثرت على وظيفة قوة حفظ السلام الأممية العاملة في قبرص. وتطلب منها أن تؤدي مهاماً إضافية، ترتبط، بصة خاصة، بصيانة وقف إطلاق النار.

وفي ١٥ تشرين الثاني نوفمبر من العام ١٩٨٣، أعلنت القيادات القبرصية التركية قيام "الجمهورية التركية لشمال قبرص"، بعد استفتاء عام لسكان الجزء الشمالي من الجزيرة. ولم تعترف باستقلال هذه الجمهورية حتى اليوم سوى دولة واحدة هي تركيا.

وتعتبر تركيا الداعم الأساسي لشمال قبرص. وهي تموّل اقتصاده بنحو ٧٠٠ مليون دولار سنوياً. وهناك خط جوي وحيد يربط قبرص التركية بالعالم الخارجي، يمر عبر مطار إسطنبول. كما يوجد خط بحري ناشط بين ميناء كاريينا القبرصي التركي ومدينة أضنة التركية. كذلك، تعتبر تركيا الضامن الأمني للقبارصة الأتراك.

وبعد تطوّرات تشرين الثاني نوفمبر ١٩٨٣، تعززت سياسة العقوبات والحصار المفروضة على القبارصة الأتراك، على الرغم من كونها سياسة منافية للقانون الدولي، الذي يحظر مبدأ العقاب الجماعي بحق الشعوب.

والحقيقة، إن قراري مجلس الأمن الدولي الرقم (٥٤٢) والرقم (٥٥٠)، الصادرين عام ١٩٨٣، قد ولدا بفعل ضغط اليمن المحافظ في الغرب، الذي كان حينها في أوج انتعاشه.

ومع مرور الوقت، أعطي هذان القراران ما يفوق كثيراً مضمونهما الحقيقي. وتحركت أطراف بعينها تجوب شرق الأرض وغربها، بهدف تشديد الحصار على القبارصة الأتراك، محاولة اللعب على وتر المقولات الطائفية، المستترة تارة، والصريحة في أغلب الأحيان.

ومن المنظور القانوني، يُمكن القول إن متغيراً كبيراً قد طرأ على فلسفة (أو روح) القرارات الدولية، الخاصة بالقضية القبرصية. وذلك اعتباراً من العام ٢٠٠٤، عندما وافق القبارصة الأتراك على خطة الأمم المتحدة لإعادة توحيد الجزيرة.

إن الطبيعة القانونية للقرارين (٥٤٢) و(٥٥٠) قد تغيرت بعد هذا الحدث، فالقانون يخضع لسنة التطوّر. وبالتالي يتعين الاعتراف بضرورة تعديل القواعد القانونية، إذا تغيرت حيثيات الظروف التي أوجدتها.وهذا ما نصت عليه اتفاقية فيينا لعام ١٩٦٩ في مادتها (٦٢).

وإذا كان أحد لا يدعو لفرض عقوبات على القبارصة اليونانيين، لرفضهم خطة الأمم المتحدة، فإن أحداً لا يجوز له أيضاً القول باستمرار الحصار المفروض على القبارصة الأتراك. وهذا ما أكده كوفي أنان، أمين عام الأمم المتحدة السابق، في تقريره الذي قدمه إلى مجلس الأمن الدولي، في ٢٨ أيار مايو ٢٠٠٤، والذي أوصى فيه بإنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على الشطر القبرصي التركي.

وعلى الرغم من واقع العزلة، حقق القبارصة الأتراك بعض النجاحات على صعيد روابطهم بالعالم الخارجي.

وعلى مستوى دول الخليج تحديداً، افتتحت أول ممثلية للشطر القبرصي التركي في أبوظبي، في العام ١٩٨٧. وتالياً، تم افتتاح مكاتب تجارية للقبارصة الأتراك في دول خليجية مختلفة.

وعلى الدول العربية عامة أن تبدأ اليوم في إقامة صلات تجارية وثقافية مع القبارصة الأتراك. وأن تدفع بمؤسساتها الاقتصادية والمالية للاستثمار في الشطر القبرصي التركي، حيث تبدو الفرص واعدة.

إن القضية القبرصية قد دخلت عملياً منعطفاً تاريخياً في مسارها منذ العام ٢٠٠٤. وإن نجاح جهود التسوية السياسية يتوقف، في أحد أبعاده، على المرونة التي يُمكن أن يُبديها المجتمع الدولي حيال القبارصة الأتراك، وخاصة لجهة تخفيف العزلة المفروضة عليهم. وستمثل خطوة كهذه بادرة حسن نية، من شأنها تعزيز فرص الخيار التفاوضي.

وعلى الأسرة الدولية تحمل مسؤولياتها وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي الإنساني. وخاصة فيما يرتبط بحق الشعوب في العيش حرة كريمة.

للتواصل أرسل SMS إلى الرقم 88522 تبدأ بالرمز (227) ثم الرسالة

ملح وسكر

شعاع الراشد

العبور المضيء

■ لم يتوقف التفاعل الغامر بقرار الملك عبدالله بن عبدالعزيز التاريخي بدخول المراة عضوة بمجلس الشورى وناخبة في المجلس البلدي منذ ان صدر عن اضاءة الافكار والتصورات. رغم الدهشة الغامرة ومفاجأة الحدث لم تتوقف الانطباعات ووفود الفرح لدى شريحة نصف المجتمع اولا بالطبع وكأننا في ماراثون ركض، كما ان اصداء القرار العملاق مازالت تتوالى وطنيا، وعالميا بشكل يجعل من التفاعل الوطني بشأنه، حالة ابتهاج وتحليل مستمرة.

ورغم انها بداية لمشاركة المرأة المؤهلة لعضوية مجلس الشورى غير ان صوتها جانب زميلها الرجل سينشط لاشك تناول كثير من الملفات التي تلامس هموم المرأة في المجتمع وتجعل مناقشة القضايا التي تحتاج علاجا وحلولا ايسر احتواء واكثر فهما. فلو عدنا إلى الشأن الاسري كمثال، وفي حدود بيوتنا، سنجد كيف تكون ادوار الزوجة والام في اتخاذ القرارات الخاصة باسرتها بموافقة ولي امرها بالطبع، واحيانا نجدها بارعة في تسيير شؤونها وعملها وادوارها المتعددة حياتيا وبجهد متوال. ندرك ان هناك من يطالب بعدم تخصص اهتمام عضوة مجلس الشورى في الشأن الاسري بل ان يتجاوز عطاؤها مكانتها التقليدية.

ونفكر.. تونا في بداية الطريق وهناك الكثير من المواضيع الشائكة الخاصة بأوضاع المرأة المطلقة واولادها، حقها في اثبات هوية ابنائها، النفقة، العنف ضدها وضد صغارها حرمانها من كثير من حقوقها الشرعية وغيرها كثير من القضايا ونبدأ بطلبها الا تلتفت لهموم المرأة في المجتمع؟

من هو الطرف الاكثر فهما واقترابا من هذه القضايا؟

ومن الذي يستطيع ان يكون حلقة وصل بين المشاكل الحياتية العالقة وموقع القرار؟

اعتقد ان قائمة القضايا والملفات الاجتماعية تحتاج اولوية تعامل ولا مفر من ان تلتفت العضوة الموقرة باتجاه همومنا الحياتية، اطفالنا، اجيالنا وخطوات مستقبلهم القادمة.

لهذا فكرت كيف سيكون الامر مثمرا ان كان هناك تواصل بين العضوات والنساء الفاعلات في اوساط المجتمع، سواء عبر اللقاءات الشهرية في الجمعيات الخيرية او من خلال مواقع التواصل الاجتماعي حتى يكون هناك مجال لافكار واقتراحات يتم ايصالها ونقاشها على مستوى انساني وربما علمي ايضا دون رسميات او عوائق مكانية.

وعطفا على انهمار التوقعات التي باتت تشكل وتلون افكارنا ورؤانا، وكأننا اصبحنا جميعا مسئولين عن رسم الادوار ومهمام العمل، ولا نلام حقيقة فنحن ما زلنا في حالة الاحساس بالدهشة المفاجأة، يتلبسنا الحدث، ياخذنا إلى التأمل وعلم التوقع الافتراضي، بجعلنا نريد النقاش والحلم والتفكير والفرح والشعور بالامتنان كله في وقت واحد.

لدينا كفاءات نسائية متميزة اكاديميا، خبرة وعطاء في كل المجالات ونحن على يقين بأنهن جديرات ان شاء الله بخدمة الوطن ومنحه بصمة عطائهن. في مجلس الشورى.

اليوم شاهدت استفتاء العربية فيما يخص التوقعات لتبوء المرأة السعودية موقع عضوة في مجلس الشورى، وكان التساؤل هل حصول المرأة السعودية على حقوقها السياسية سيفضي إلى...

- تغير نظرة العالم الاسلامي لمكانة المرأة ودورها...
- سيخلق حالة ثقافية مختلفة في العالم العربي
- ام سيبقى تأثيره قاصرا على المرأة السعودية؟

بصراحة، فكرت بالخيارات كلها واعتقد ان الثلاثة توقعات ممكنة وان تأثير الحدث سيكون ايجابيا بكل المقاييس وتجربة وطنية فريدة فشكرا لنصير المرأة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله وشكرا لزمن مضيء جمع الوطن به.

للتواصل أرسل SMS إلى الرقم 88522 تبدأ بالرمز (295) ثم الرسالة